



# البيئة الآمنة لعودة اللاجئين السوريين

إعداد: المحامي أحمد صوان - عبيدة فارس

دراسة

أيار/ مايو 2021

جسور للدراسات  
JUSOOR FOR STUDIES





مؤسسة مستقلة متخصصة في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بالشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني في منطقة الشرق الأوسط والشأن السوري بشكل خاص، لمد جسور نحو المسؤولين وصناع القرار في كافة تخصصات الدولة وقطاعات التنمية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتوازنة المتعلقة بقضايا المنطقة من خلال تزويدهم بالمعطيات والتقارير المهنية الواقعية الدقيقة.

## المحتويات

أولاً: دوافع السوريين للهجرة .....	5
ثانياً: مفهوم البيئة الآمنة .....	6
1- اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 .....	6
2- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 103/52/1997 .....	6
3- قرار مجلس الأمن الدولي 2254 (2015) .....	7
ثالثاً: شروط البيئة الآمنة في الحالة السورية .....	7
رابعاً: معوقات العودة الآمنة للاجئين السوريين .....	9
1) المخاوف الأمنية .....	9
2) رفض النظام لعودة اللاجئين .....	9
3) غياب المأوى أو تضرره .....	10
4) الأوضاع الاقتصادية والمعيشية .....	11
5) الخدمة الإجرامية .....	11
خلاصة .....	12
الهوامش .....	13

## مقدمة

قدمت الحكومة الدنماركية يوم 29 نيسان/أبريل 2021 مشروع قانون جديد للبرلمان الدنماركي، يُجيز للحكومة نقل اللاجئين غير المقبولين في الدنمارك، والذين تتعذر إعادتهم إلى بلادهم، إلى بلد ثالث، وحمل مشروع القانون اسم "مدخل إلى إمكانية نقل طالبي اللجوء للفصل في طلبات اللجوء والإقامة في بلدان ثالثة"<sup>1</sup>.

ترافق هذا المشروع مع الإعلان عن توقيع اتفاق بين الدنمارك ورواندا، ومثل الحكومة الدنماركية، وزير الهجرة والاندماج "ماتياس تسفاي"، وعن رواندا وقع وزير التنمية "فليمغ فولر موتسن"، ويتضمن الاتفاق استعداد رواندا لتكون هي الدولة المستضيفة. وتمّ توقيع الاتفاق قبيل تقديم الحكومة لمشروع قانونها<sup>2</sup>.

وكانت دائرة الهجرة الدانماركية قد أبلغت في شهر نيسان/أبريل مئات من اللاجئين السوريين الموجودين على أرضها ممن رفضت طلبات لجوئهم بأنّها ستعيدهم إلى سورية، بناء على تقييم الحكومة الدانماركية للوضع في دمشق وريفها بأنه آمن وملائم لعودة اللاجئين<sup>3</sup>.

وتزامنت هذه التحركات القانونية الدانماركية مع ارتفاع مستوى خطاب الكراهية الموجه ضد اللاجئين السوريين، وهو خطاب شارك فيه سياسيون حاليون وسابقون، وجمعيات مجتمع مدني ومنظمات سياسية، فقد قامت على سبيل المثال منظمة يمينية بوضع إعلانات مدفوعة الأجر في الشوارع خلال شهر نيسان/أبريل تحضّ فيه اللاجئين على العودة إلى سورية "المشمسة" بحسب الإعلانات<sup>4</sup>.

وكانت وزارة الهجرة والاندماج الدانماركية قد أصدرت في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2020 تقريراً عن الوضع الأمني والاقتصادي والاجتماعي في سورية. وقد خلص التقرير إلى أنّ محافظتي دمشق وريف دمشق أصبحتا أكثر أماناً مقارنة مع بقية المناطق في الجنوب، رغم أنّ التقرير أشار إلى ارتفاع عمليات الخطف مقابل الفدية، والانفجارات مجهولة المصدر، واستمرار خطر الاعتقال من قبل حواجز النظام، وعدم قدرة الأشخاص العاديين على الوصول إلى المناطق المتضررة في دمشق وريفها، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي تعيشها سورية وسوء الخدمات العامة فيها<sup>5</sup>.

واستند التقرير الحكومي الدانماركي إلى عدد كبير من المصادر السورية، بما في ذلك مقابلة مع مركز جسور للدراسات في 25 آب/أغسطس 2020، ومراكز ومؤسسات بحثية وصحفية سورية أخرى. وقد أجمعت المصادر السورية التي تم إجراء المقابلات معها (حيث وضّع التقرير كل المعلومات والتحليلات التي قدّمها

هذه المصادر) على أنّ البيئة غير آمنة بأي شكل لعودة اللاجئين، ما عدا الإشارات إلى أنّ المعارك قد توقفت في بعض المناطق مثل دمشق وريف دمشق<sup>6</sup>.

ويستعرض هذا التقرير الأسباب التي حدثت بالسوريين للهجرة من أرضهم، ومفهوم البيئة التي يمكن وصفها بالأمنة لعودتهم، وما يُعيق هذه العودة فعلاً.

## أولاً: دوافع السوريين للهجرة

تتعدّد أسباب هجرة السوريين من أرضهم، حيث تختلف بحسب طبيعة الشخص ونشاطه السياسي وتوجهه الأيديولوجي وانتمائه الطائفي والديني والقومي، كما تختلف بحسب المرحلة الزمنية التي غادر فيها هؤلاء اللاجئين.

ويمكن إجمال الأسباب الرئيسية التي دفعت السوريين لمغادرة أرضهم في الأسباب التالية:

1. اتباع النظام سياسة حرق البلد واستخدام القصف العشوائي بالأسلحة الثقيلة والفتاكة والبراميل العشوائية والأسلحة الكيماوية والعنقودية المحرمة دولياً<sup>7</sup>. وكذلك قصف المشافي والمراكز الصحية الذي أدى لقتل الكوادر الطبية والجرحى والمرضى لأنّ النظام صنّف الأطباء ضمن أعداء الدولة لأنّهم كانوا يعالجون المصابين والجرحى<sup>8</sup>.
2. ارتكاب المجازر بطريقة ممنهجة في مدن معينة وبطرق وحشية، بما في ذلك استخدام الأسلحة البيضاء، والاعتصام والعنف الجنسي، والتعذيب حتى الموت، وغيرها من ضروب المعاملة القاسية والوحشية<sup>9</sup>.
3. سياسة الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري التي اتبعتها النظام السوري منذ الأيام الأولى لانطلاق الاحتجاجات الشعبية، والتعذيب المفضي للموت داخل السجون ومراكز الاعتقال. وتشير التقديرات إلى أنّ عدد المعتقلين تعسفياً يتجاوز عشرات الآلاف<sup>10</sup>.
4. قضية التجنيد الإجباري والخدمة الاحتياطية، سواء في مناطق النظام أو في مناطق قسد لاحقاً، حيث يتم سوق الشباب إلى الخدمة العسكرية، وغالباً ما يتم إرسال المجندين إلى مناطق القتال الأكثر خطورة، مما يجعلهم عرضة للقتل بصورة أكبر<sup>11</sup>.



5. الواقع الاقتصادي المأساوي نتيجة ارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وارتفاع مستوى الفقر، وانقطاع معظم السلع والخدمات<sup>12</sup>، وهي ظروف تدفع المواطنين في أي بلد، حتى لو لم يشهد حرباً، للسعي من أجل الهجرة خارجها، لا العودة إليها.

6. سياسة الحصار الممنهج، التي اتبعتها النظام السوري وحلفاؤه، والتي أدت إلى وفاة مئات من السوريين نتيجة لنقص الطعام والشراب والمواد الطبية، وإجبار الأهالي على البحث عن أي مخرج للهروب من هذه المناطق<sup>13</sup>.

ويضاف إلى الأسباب السابقة التي دفعت اللاجئين إلى مغادرة سورية، أسباباً دفعتهم إلى مغادرة دول الجوار والانتقال إلى أوروبا، وأهمها ضعف الدعم الدولي الموجه للاجئين هناك، مع ضعف أو عدم رغبة بعض دول الجوار، وخاصة لبنان، في تأمين ظروف معقولة لحياة اللاجئين، وهي ظروف دفعت مئات الآلاف من أطفال اللاجئين للانقطاع عن التعليم لسنوات، وغيرها من الظروف<sup>14</sup>.

## ثانياً: مفهوم البيئة الآمنة

حدّدت المواثيق والاتفاقيات والقرارات الدولية محددات واضحة للبيئة الآمنة لعودة اللاجئين. وسوف نعرض تالياً لبعض هذه المراجع الدولية:

### 1- اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951

تنص المادة 33/أ من الاتفاقية على أنه "لا يجوز لأية دولة متعاقدة أن تطرد لاجئاً أو ترده بأية صورة من الصور إلى حدود الأقاليم التي تكون حياته أو حريته مهددتين فيها بسبب عرقه، أو دينه، أو جنسيته، أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية"<sup>15</sup>.

ويتمثل المبدأ الأساسي في هذه المادة بحظر الإعادة القسرية، وأنه لا ينبغي إعادة اللاجئ إلى بلد يمكن أن يواجه فيه تهديداً خطيراً لحياته أو حريته. وأصبح هذا المبدأ الآن قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي.

### 2- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1997/52/103

تضمنت الفقرة 12 من هذا القرار تأكيد الجمعية العامة على "أنّ العودة الطوعية إلى الوطن هي الحل المثالي لمشاكل اللاجئين، وتطلب من البلدان الأصلية، وبلدان اللجوء، والمفوضية، والمجتمع الدولي بأسره، بذل كل ما في المستطاع لتمكين اللاجئين من ممارسة حقهم في العودة إلى أوطانهم بأمان وكرامة"<sup>16</sup>.

أي أنّ القرار اشترط للعودة توفر عاملي الأمان والكرامة.

## 3- قرار مجلس الأمن الدولي 2254 (2015)

في أواخر سنة 2015 صدر عن "مجلس الأمن الدولي" بالإجماع القرار 2254 (2015)، والذي يعتبر أشهر قرار دولي بشأن سوريا وذلك في جلسة عُقدت على مستوى وزراء الخارجية، وبمشاركة الأمين العام "بان كي مون" ومبعوثه "دي ميستورا". وتضمن خارطة طريق لحل المسألة السورية ونص على العودة الآمنة والطوعية للاجئين والنازحين داخلياً.

ونص البند رقم (14) من هذا القرار على أنّ مجلس الأمن يؤكد على "الحاجة الماسة إلى تهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة والطوعية للاجئين والنازحين داخلياً إلى مناطقهم الأصلية وتأهيل المناطق المتضررة، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك الأحكام الواجبة التطبيق من الاتفاقية والبروتوكول المتعلقين بمركز اللاجئين"<sup>17</sup>.

ويشترط هذا القرار معيارين لعودة اللاجئين هما:

- العودة الآمنة والخالية من أية مخاطر.
- العودة الطوعية دون أي ضغط، أو إجبار، أو إكراه مادي، أو معنوي.

## ثالثاً: شروط البيئة الآمنة في الحالة السورية

بناءً على محددات القانون الدولي، والتي تم استعراض بعضها في القسم السابق، فإنّ من أجل العودة الطوعية للاجئين يجب أن تتوفر في سورية مجموعة من الشروط، وهي:

- 1- وقف الأعمال الحربية والقصف وتحقيق الحماية من التفجيرات والاعتقالات في كافة أنحاء سورية.
- 2- منح عفو فعلي واسع النطاق دون أية استثناءات، بحق العائدين. وعدم التعرّض لهم.
- 3- إلغاء قوانين الإرهاب التي صدرت سنة 2012 بكل مفاعيلها، وإلغاء أو وقف تنفيذ الأحكام التي صدرت بموجبها.
- 4- تفكيك المجموعات المسلحة وسحب الميليشيات من كافة الأطراف وسحب السلاح الفردي.
- 5- وقف العمل بالتعديلات الجديدة لقانون خدمة العلم، وإصدار العفو عن المتخلفين عن الخدمة العسكرية وإلغاء كافة الدعوات لأداء الخدمة الإلزامية والاحتياطية، لأنّ هذه الدعوات هي شكل مبطن للاعتقال والإخفاء القسري للشباب. أو إلزامهم بالمشاركة بالأعمال القتالية مما يضطرهم لارتكاب الانتهاكات بحق مواطنهم من السوريين.

- 6- توفر الأمان البدني، بما يشمل الألغام والذخائر غير المتفجرة، وسحب السلاح وتفكيك الميليشيات وتسريح أفرادها.
- 7- الأمان القانوني، بما يشمل إلغاء القوانين الاستثنائية، كقوانين الأملاك العقارية، وطّي كافة الأحكام بحق المعارضين من أحكام السجن والإعدام ومصادرة الأملاك، وإلغاء قوانين الخدمة العسكرية والأحكام السابقة بالسجن أو مصادرة الأموال بسبب التخلف عن الخدمة.
- 8- الضمانات الأمنية الحقيقية للعائدين بعدم الملاحقة أو الاعتقال والاستدعاء الأمني. وسحب صلاحيات الأجهزة الأمنية، وتفكيكها والإبقاء على جهاز الأمن الوطني. وحصر صلاحية توقيف المدنيين بوزارة الداخلية وجهاز الشرطة المدنية.
- 9- الأمان المادي، توفير البنية التحتية والحد الأدنى من ظروف السكن المناسب وفرص التعليم والعمل.
- 10- منح الحق للسوريين العائدين بالمطالبة بمساكنهم وممتلكاتهم واستردادها، أو الحصول على تعويضات عادلة، بحسب ما نصّت عليه القواعد الدولية لجبر الضرر، وإلغاء كافة القوانين العقارية التي صدرت بعد سنة 2011، ووقف العمل بالمرسوم (66) لعام 2012 وبالقانون (10) لعام 2018.
- 11- توفير الضمانات الدولية بتيسير حصول اللاجئين على جواز السفر السوري بأيسر الطرق والإعفاء من الرسوم الباهظة لهذا الجواز.
- 12- في البعد السياسي والدولي لقضية إعادة اللاجئين ونظراً للعلاقة بين الإعادة إلى الوطن الأصلي وبين التسوية السياسية للنزاع السوري. فإنّ القضية الجوهرية لإبرام هذه الصفقة هي (مسألة الإعمار)، التي يجب أن تكون مشروطة بتمويل إعادة اللاجئين وتوفير البيئة الآمنة والظروف المناسبة لذلك. لأنّ العلاقة جوهرية بين إعادة اللاجئين، وبين كل من التسوية السياسية وإعادة الإعمار.



## رابعاً: معوقات العودة الآمنة للاجئين السوريين

أعلنت روسيا منذ منتصف عام 2018 عن مبادرة خاصة بإعادة اللاجئين<sup>18</sup>، وقامت بالكثير من الجهود الدبلوماسية في هذا الإطار، كما أعلن حزب الله اللبناني<sup>19</sup>، ومديرية الأمن العام اللبناني<sup>20</sup> عن مبادرات مماثلة.

ورغم الظروف السيئة التي يعيشها اللاجئون السوريون، وخاصة في لبنان، إلا أنّ مسار إعادة اللاجئين لم يُحقق نتائج تُذكر، حيث حافظ اللاجئون هناك على عددهم تقريباً منذ ذلك الحين.

ومن خلال استعراض التقارير الأممية بهذا الخصوص، والمقابلات التي قمنا بها مع موظفين أمميين في دول الجوار، يمكن تحديد الدوافع التالية كأهم الأسباب التي تمنع عودة اللاجئين:

### (1) المخاوف الأمنية

تشكّل المخاوف مما قد ترتكبه الأجهزة الأمنية في سوريا بعد العودة، خاصةً في ظل غياب الضمانات من حلفائه، سبباً رئيسياً من أسباب امتناع اللاجئين عن العودة. وقد قامت الأجهزة الأمنية السورية باعتقال عدد من اللاجئين العائدين إلى سورية، واختفى بعضهم داخل السجون، فيما قُتل آخرون تحت الاعتقال، رغم أنّ العائدين بشكل طوعي يفترضون بالضرورة عدم وجود مطالبات أمنية بحقهم. لكن النظام يتعامل مع خروج السوريين بعد 2011 ابتداءً خارج القطر باعتبارها تهمة تُبرر المحاسبة<sup>21</sup>.

وقد وثّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان قيام قوات النظام السوري باعتقال ما لا يقل عن 1846 شخصاً من العائدين إلى سورية، منذ مطلع عام 2017 وحتى آذار/مارس 2019. كما وثّقت 13 حالة موت تحت التعذيب لعائدين خلال ذات الفترة الزمنية. واستمرت الشبكة في توثيق حالات اعتقال مشابهة في الفترات اللاحقة<sup>22</sup>.

### (2) رفض النظام لعودة اللاجئين

لم يُسجل أي تصريح من طرف النظام يُظهر حرصاً أو حتى ترحيباً بعودة اللاجئين، وينطبق هذا الأمر على الطرف الإيراني أيضاً. وكان أداء النظام في السياق الإعلامي والسياسي في هذا الخصوص بالحد الأدنى بما ينسجم مع الضغوط الروسية، وهو ما ظهر واضحاً في مؤتمر عودة اللاجئين، والذي نظّمته روسيا في دمشق في تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

وشكّل غياب التصريحات الإيجابية، ولو لأغراض الاستهلاك المحلي أو الخارجي، تعبيراً عن السياسة الفعلية للنظام، والتي عملت على إعاقة عودة اللاجئين بكل الوسائل. وكان من أبرز أشكال الإعاقة التي استخدمها النظام فرض الحصول على "تأشيرات دخول مسبقة" للسوريين الراغبين بالعودة إلى سوريا، حيث يقوم الراغبون بالعودة من لبنان مثلاً بتسجيل أسمائهم لدى مراكز حزب الله أو مراكز مديرية الأمن العام (والتي يُسيطر عليها حلفاء النظام في لبنان)، ثم تُرسل الأسماء إلى دمشق ليتم مراجعتها أمنياً، وإعطاء موافقات الدخول أو رفضها! ووفقاً لوزير الشؤون الاجتماعية في لبنان فإنّ النظام السوري وافق، حتى آذار/مارس 2019، على 20% فقط من لوائح السوريين الراغبين بالعودة<sup>23</sup>.

كما فرض النظام لاحقاً على العائدين تصريف \$100 على الحدود لكل العائدين إلى سورية، وهو ما يفوق إمكانيات معظم اللاجئين، وخاصة في دول الجوار.

ويضاف إلى ذلك، أعمال الاعتقال والإعدام تحت التعذيب، والتي لم تستثن حتى أولئك الحاصلين على تأشيرات دخول/موافقات أمنية مسبقة. وهي أعمال يبدو أنّها تهدف في الغالب إلى تنفير اللاجئين من العودة، حيث يُعتقد أنّ من سيطلبون الحصول على هذه الموافقة الأمنية ويرغبون بالعودة هم ممن يعتقدون أنّهم لم يرتكبوا أبداً ما يمكن أن يعتبره النظام جريمة أو شبه جريمة.

### 3) غياب المأوى أو تضرره

تعرّضت ملايين البيوت للتدمير خلال سنوات الحرب، وخاصة بفعل القصف الجوي العشوائي باستخدام البراميل المتفجرة أو الموجه باستخدام الطيران الحربي، والذي أدّى إلى تدمير حوالي 3 ملايين منزل<sup>24</sup>. وتشير الإحصاءات أنّه بحلول سنة 2017؛ تم تدمير أكثر من ربع المساكن في سوريا التي كانت قائمة في 2010، خصوصاً في المدن التي خرجت عن سيطرة النظام وكان التدمير بشكل جزئي أو كلي، وكانت النسبة على سبيل المثال في دير الزور وتدمر هي (41% في كليّ منهما)، وحلب وحمص (30% في كليّ منهما)، ودرعا (15%)<sup>25</sup>. كما قام النظام بتقييد حرية الوصول إلى العديد من المناطق المهدامة، حتى لأبنائها الذين بقوا داخل سورية، إضافة إلى قيامه بتعديلات قانونية تساعده على تغيير ملكية العقارات.

وتؤدي هذه المعطيات إلى منع عودة ملايين من اللاجئين، والذين لم تعد بيوتهم موجودة، وبالتالي فإنّهم سينتقلون للعيش في الخيام أو في مراكز إيواء، ولذا فإنّهم يُفضلون البقاء في اللجوء إذا ما أضيف إلى عامل فقدان الأمن وإمكانية التعرّض للاعتقال، وصعوبة الظروف الاقتصادية.

#### (4) الأوضاع الاقتصادية والمعيشية

تُشكل الحالة الاقتصادية التي تعيشها سوريا في الوقت الراهن عائقاً أساسياً أمام عودة اللاجئين إلى سوريا<sup>26</sup>. فقد أدت معطيات الحرب إلى انهيار معظم قطاعات العمل في سوريا، وازدادت نسبة البطالة بشكل كبير، واتسعت الفجوة الطبقيّة بصورة فاحشة، إلى غير ذلك من العوامل التي تدفع الشباب في أي بلد - حتى لو لم يعرف تجربة الحرب- إلى البحث عن سُبلٍ للهجرة منها، لا العودة إليها.

#### (5) الخدمة الإلزامية

شكلت الخدمة الإلزامية للذكور في الجيش السوري عبئاً تاريخياً على الشباب، وحاولوا - حتى قبل عام 2011- التملّص منها بكل الوسائل. وقد أدت العمليات العسكرية التي تشهدها سورية منذ عام 2011 إلى ارتفاع رغبة الشباب بتجنّب الخدمة العسكرية، وهو ما يستوي فيه المؤيدون والمعارضون للنظام على حد سواء تقريباً!

ومثّل الهروب من الخدمة العسكرية أصلاً دافعاً أساسياً للجوء الكثير من السوريين، بغية الحفاظ على حياة أبنائهم، أو منعهم من المشاركة في أعمال القتل التي نفّذها الجيش السوري خلال السنوات السابقة. وساهم هذا الدافع في تشكيل عصابات داخل مؤسسة النظام، تتولى نقل المطلوبين للخدمة خارج الحدود مقابل رشاوى كبيرة.

ومع استمرار وجود الخدمة العسكرية واستدعاء الاحتياط، ووجود المطالبات القانونية بحق المتخلفين عن الخدمة، فإنّ كل العائلات التي تضم ذكوراً في سن الخدمة، أو شباباً على وشك الدخول في هذا السن، سيمتنعون عن العودة حتى إشعار آخر<sup>27</sup>.

## خلاصة

من خلال استعراض المعطيات السابقة، وحقيقة أنّ عدد اللاجئين السوريين في الدانمارك لا يزيد عن بضع مئات من الأشخاص، يظهر أنّ قرار الدانمارك بإعادة اللاجئين السوريين بشكل غير طوعي يفتقر إلى التبرير القانوني والأخلاقي، فهو مخالف لاتفاقية 1951 بشأن اللاجئين، والدانمارك هي طرف فيها، مثلما تخالف كل المواثيق الدولية والأوروبية التي تعدّ الدانمارك طرفاً فيها، وهو ما أكّده العديد من البيانات التي أصدرتها منظمات دولية بخصوص قرار الدانمارك في الآونة الأخيرة.

كما أنّ إصرار الحكومة الدانماركية على تجاهل كل المخاطر الأمنية التي يمكن أن يتعرّض لها العائدون، والتركيز بدلاً من ذلك على حقيقة توقف المعارك في مناطق دمشق وريفها، يمثل تجاهلاً يفتقر إلى المنطق لبقية المخاطر التي ثبتها التقرير الصادر عن الحكومة الدانماركية نفسها في تشرين الأول/أكتوبر 2020<sup>28</sup>.

إنّ عودة اللاجئين السوريين إلى سوريا مطلب سوري قبل أن يكون مطلباً للدول المستضيفة، إلا أنّ هذه العودة ينبغي أن تكون مشروطة بتحقيق الأمان والكرامة على أقل تقدير، وهو ما يتطلب من المجتمع الدولي العمل على توفير هذه البيئة الآمنة، بما يشمل لا على سبيل الحصر:

- الضغط على النظام السوري وحلفائه لوقف الانتهاكات التي تتم ممارستها على السوريين الموجودين داخل سوريا، وأولئك الراغبين بالعودة إليها، بما يشمل ذلك التوقف عن أعمال الاعتقال التعسفي، والإفراج عن عشرات الآلاف من المعتقلين، والكشف عن مصير عشرات الآلاف من المغييبين الآخرين.
- الضغط على حلفاء النظام من أجل تقديم ضمانات حقيقية لسلامة عودة اللاجئين، وهو أمر ضمن إمكانيات هؤلاء الحلفاء إن توفرت لديهم الرغبة والإرادة بإعادة اللاجئين.
- العمل على إطلاق عملية سياسية فعلية، يتم فيها إطلاق مسار لتحقيق العدالة الانتقالية، بما يشمل إصلاح الأجهزة الأمنية والقضائية والشرطية، وتوفير الحد الأدنى من إعادة الاعتبار للضحايا، ومحاسبة الجناة.
- العمل على توفير حلول عملية لملايين من الأشخاص ممن دُمّرت منازلهم، وليس لديهم مأوى داخل سوريا.

## الهوامش

- Lovforslag nr. L 226 Folketinget 2020–21, 29/04/2021:<sup>1</sup>  
<https://bit.ly/3biiK9E>
- Danish government tables bill for offshore asylum centres as ministers return from Rwanda,<sup>2</sup>  
 The Local DK, 30/4/2021:  
<https://bit.ly/2SD51n3>
- Denmark: Hundreds of refugees must not be illegally forced back to Syrian warzone,<sup>3</sup>  
 Amnesty International, 26/4/2021:  
<https://bit.ly/3tE7s5Q>
- Danish far–Right condemned for poster campaign telling refugees to 'go home to sunny Syria',<sup>4</sup>  
 The Telegraph, 16/04/2021:  
<https://bit.ly/2Szlbhg>
- SYRIA: Security and socio–economic situation in the governorates of Damascus and Rural<sup>5</sup>  
 Damascus, Ministry of Immigration and Integration, 5 October 2020, P1:  
<https://bit.ly/3vTU1A2>
- <sup>6</sup> يمكن الاطلاع على المحاضر الكاملة لما ذكرته المصادر السورية من ص 33 فما بعد:
- SYRIA: Security and socio–economic situation in the governorates of Damascus and Rural<sup>6</sup>  
 Damascus, Ministry of Immigration and Integration, 5 October 2020:  
<https://bit.ly/3vTU1A2>
- To Stem the Flow of Syrian Refugees, Stop the Barrel Bombs, Human Rights Watch,<sup>7</sup>  
 23/9/2015:  
<https://bit.ly/3w36jX7>
- A Decade of Destruction: Attacks on health care in Syria, International Rescue Committee,<sup>8</sup>  
 2/3/2021:  
<https://bit.ly/3tMlcvv>
- Report of the independent international commission of inquiry on the Syrian Arab Republic,<sup>9</sup>  
 Human Rights Council, 12/2/2014:  
<https://bit.ly/3biVAji>
- US says 128,000 Syrians subject to arbitrary detention, France 24, 30/09/2019:<sup>10</sup>  
<https://bit.ly/3w1BiCD>
- Persons who evaded or deserted military service, European Asylum Support Office, Sep 2020:<sup>11</sup>  
<https://bit.ly/3o9en5C>
- Syria's bread lines are so long that children have to skip school to wait in them, Washington Post,<sup>12</sup>  
 26/12/2020:  
<https://wapo.st/3y063d8>
- Report of the independent international commission of inquiry on the Syrian Arab Republic,<sup>13</sup>  
 Human Rights Council, 12/2/2014:  
<https://bit.ly/3biVAji>

- Six reasons why Syrians are fleeing to Europe in increasing numbers, the Gurdian, <sup>14</sup>  
25/10/2021:  
<https://bit.ly/3o5P44y>
- <sup>15</sup> اتفاقية 1951 وبروتوكول 1967 الخاصين بوضع اللاجئين، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ص  
<sup>16</sup> قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 52/103، 1997/12/15:  
<https://bit.ly/2R1LBll>
- <sup>17</sup> قرار مجلس الأمن 2254 (2015)، مجلس الأمن:  
<https://bit.ly/3w3cDOI>
- <sup>18</sup> برا وبحرا وجوا.. روسيا تقيم 7 معابر جديدة لعودة اللاجئين إلى سوريا، روسيا اليوم، 2018/8/1:  
<https://bit.ly/3vXBVx5>
- <sup>19</sup> السيد نصر الله: لأوسع تمثيل حكومي.. ونحن امام انتصار كبير جنوب سوريا، قناة المنار، 2018/6/30:  
<https://goo.gl/w1drfG>
- <sup>20</sup> تعديل دوام العمل في مراكز لاستقبال طلبات النازحين الراغبين بالعودة الطوعية الى وطنهم، المديرية العامة للأمن العام اللبناني، 2018/8/6:  
<https://goo.gl/yynxkS>
- Syria's Returning Refugees, Foreign Policy, 6/2/2019: <sup>21</sup>  
<http://tiny.cc/tllh5y>
- <sup>22</sup> النظام السوري يمنع مئات المواطنين السوريين من العودة من لبنان إلى وطنهم، الشبكة السورية لحقوق الإنسان،  
2020/9/9:  
<https://bit.ly/3y4dYWJ>
- <sup>23</sup> قيوميان: نظام الأسد يعرقل عودة النازحين ولا أموال لإعمار سوريا قبل الحل السياسي، إندبندنت عربية، 2019/3/22:  
<http://tiny.cc/b0ih5y>
- 3m homes destroyed in Syria war, Middle East Montor, 1/6/2018:<sup>24</sup>  
<https://bit.ly/2SF1YuB>
- <sup>25</sup> مواقف اللاجئين من العودة إلى سورية، معهد كارنيغي، 2018/4/18:  
<https://bit.ly/3eH8Pw4>
- Syrian uprising 10-year anniversary: A political economy perspective, Brooking Institute, <sup>26</sup>  
26/3/2021:  
<https://brook.gs/3tCLQXn>
- <sup>27</sup> أزمتا اللاجئين في العالم العربي، مؤسسة كارنيغي، 2019/1/21:  
<https://bit.ly/3vZk6Of>
- SYRIA: Security and socio-economic situation in the governorates of Damascus and Rural <sup>28</sup>  
Damascus, Ministry of Immigration and Integration, 5 October 2020, P1:  
<https://bit.ly/3vTU1A2>